

وبمرور الزمن كبرت هذه المؤسسات وسيطرت على أغلب القطاعات الاقتصادية ومن هنا زاد العبء على الخزينة العمومية التي تكلفت بتغطية أغلب مصاريفها، وما زاد الوضع سوءا الخسائر التي تكبدتها هذه المؤسسات ناتجة عن سوء التسيير من جهة والتكاليف الزائدة المترتبة عن المساوئ التي تميز بها النظام المتبع من جهة أخرى.

لتفانق هذه المشاكل بدأت الدولة بالتفكير في اتباع سياسة تنموية هي بدورها أفرزت عدة سلبيات وتناقضات تفاقمت في الثمانينات بشكل بات يقلق السلطات العمومية، مما استوجب التفكير بجدية في الشروع بعملية إصلاحات. وانطلاقا من قناعة معينة رأت السلطات الجزائرية ضرورة العدول عن النمط التسييري السابق والتحول إلى الاقتصاد الحر.

وهذا ما تطلب إحداث تغيير في المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال سياسة جديدة اتبعتها الجزائر تتناسب مع التوجهات الجديدة التي انتهجتها، وهذا ما أدى إلى إثارة العديد من الإشكاليات على المستوى الاقتصادي والسياسي وحتى الاجتماعي.

ومن هنا جاءت صياغتنا للإشكالية التالية:

هل تخلت الجزائر عن المؤسسات العمومية الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق واستبدلتها بالمؤسسات الخاصة؟

سنحاول الإجابة عن الإشكالية المطروحة من خلال فصلين نتناول في الفصل الأول مفهوم كلا من المؤسسة العمومية الاقتصادية ومفهوم اقتصاد السوق، أما في الفصل الثاني فنتناول تأثير اقتصاد السوق على المؤسسة العمومية الاقتصادية.

1. مفهوم المؤسسة العمومية واقتصاد السوق

يستوجب موضوع البحث الوقوف على أهم المفاهيم التي يعالجها؛ لذلك سنبدأ بتبيان مفهوم المؤسسة العمومية الاقتصادية، ثم مفهوم اقتصاد السوق من خلال التقسيم التالي:

1.1. مفهوم المؤسسة العمومية الاقتصادية.

2.1. مفهوم اقتصاد السوق.

1.1 مفهوم المؤسسة العمومية الاقتصادية

نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف المؤسسة العمومية الاقتصادية في القانون الجزائري ومراحل تطورها في الجزائر من سنة 1962 إلى غاية صدور القانون رقم 01/88، وذلك من خلال التقسيم التالي:

المطلب الأول: تعريف المؤسسة العمومية الاقتصادية.

المطلب الثاني: تطور المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر.

1.1.1 تعريف المؤسسة العمومية الاقتصادية

عرفها المشرع الجزائري في المادة 02 من القانون رقم 01/88⁽¹⁾ على أنها: "تشكل المؤسسة العمومية الاقتصادية في إطار عملية التنمية الوسيلة المفضلة لإنتاج المواد والخدمات وتراكم رأس المال، وتعمل هذه المؤسسة في خدمة الأمة والتنمية وفق الدور والمهام المنوطة بها"، وتتص المادة الرابعة (04) من نفس القانون على: "تميز المؤسسة الاقتصادية في مفهوم هذا القانون عن الهيئات العمومية بصفاتها أشخاص معنوية خاضعة للقانون العام مكلفة بتسيير الخدمات العمومية، وعن التجمعات والتعاونيات الأخرى"، أما المادة التاسعة من نفس القانون فتؤكد على أن أهم أغراض المؤسسة هي: إنتاج ثروات في خدمة البلاد والاقتصاد، التحسن المستمر لإنتاجية العمل والرأسمال، تعميق الطابع الديمقراطي لإدارتها وتسييرها، التطور المستمر للمستوى التكنولوجي والعلمي ضمن دائرة نشاطها.

1.1.2 تطور المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر

منذ استقلال الجزائر سنة 1962 ومنذ انطلاق العمل التعموي خصوصا 1967 وموضوع تنظيم الاقتصاد الوطنية يطرح على بساط التفكير والتطبيق، وذلك بما يتوافق مع السياسة الاقتصادية المراد إنتهاجها من قبل السلطة العمومية الممثلة في الدولة، فكأن نمط التسيير الذاتي والشركات الوطنية سنة 1963 والذي كان خاضعا لعلاقات التنظيم الاستعماري الكولوني، وثانيا نمط التسيير الاشتراكي للمؤسسات سنة 1971 وإعادة هيكلة المؤسسات سنة 1988 مع ما يسمى صناديق المساهمة،⁽²⁾ وسنتناول فيما يلي مختلف مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر:

أولا - فترة النظام الاشتراكي (من 1962 إلى 1980)

عرفت هذه الفترة عدة مراحل تبعا لنمط التسيير في كل مرحلة وهي كما يلي:

- مرحلة التسيير الذاتي (من سنة 1962 إلى 1965)

وهي نظام اقتصادي تحولت على إثره أراضي الممرين إلى مزارع مسيرة من طرف جهاز تعاوني عمالي نظرا للرحيل الجماعي للأوروبيين، ولكن نقص الخبرة أدى بهذا النوع من التسيير الجماعي إلى الارتجالية، وبعد سنوات من التجارب بين هذا النظام الذي تخللته العديد من الثغرات ونقاط الضعف، وجب إعادة النظر فيه بالإضافة إلى النتائج السلبية في مردودية هذا النظام والقائمين عليه.

- مرحلة الشركات الوطنية (من سنة 1966 إلى 1970)

ودائما في تطبيق سياسة إعادة التنظيم للاقتصاد الوطني، تم تأسيس الشركات ذات الطابع الصناعي بعد انهيار أسلوب التسيير الذاتي، وقد احتلت هذه الشركات مكانة مرموقة في الاقتصاد الوطني وحظيت بدعم معتبر من طرف

الدولة، لأنها أصبحت البديل بعد تأمين شركات توزيع المنتجات البترولية ومشتقاتها والهيئات المالية والصناعية وغيرها مثل الشركة الوطنية للنسيج.

- مرحلة التسيير الاشتراكي (من سنة 1971 إلى 1979)

بعد الإعداد لمختلف العناصر والمعلم الأساسية لمحيط المؤسسة الاجتماعية والاقتصادي، ووضع الشروط الضرورية للمؤسسة الاشتراكية تحول هيكل المؤسسة الاقتصادية الوطنية وكذلك قانونها، لتصبح المؤسسة مسيرة تسييرا اشتراكيا حسب قانون التسيير الاشتراكي، وتتميز بسميزات فيما يخص الإنتاج والهيكل التنظيمي لأقسامها. وحسب قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات تعرف المؤسسة الاشتراكية بأنها المؤسسة التي يتكون تراثها من الأموال العامة، وهي ملك للدولة التي تمثل الجماعة الوطنية وتسير حسب مبادئ التسيير الاشتراكي. ويتخذ تسيير ومراقبة المؤسسة وجهتين أحدهما يتم من قبل جهات خارجية طبقا لنظام التسيير والتوجيه المركزي في الاقتصاد الموجه والثاني داخلي ويشترك فيه العمال.⁽³⁾

ثانيا - فترة إعادة الهيكلة المالية والعضوية

مع التطورات التي عاشتها المؤسسة الجزائرية المتميزة بالضخامة والتعقيد في الإدارة في تلك الفترة، والعراقيل التي شهدتها نظام التسيير الاشتراكي، وصلت المؤسسة نقطة كان فيها اتخاذ إجراءات وحلول للخروج من الصعوبات والمشاكل التي تراكمت عبر سنين، وكانت لها عدة أسباب وبمشاركة عدة أطراف خارجية عن المؤسسة في كثير من الأحيان.

وقد مرت إعادة الهيكلة بمرحلتين متداخلتين تبدأ من فيفري 1981 إلى غاية نهاية 1982، وعرفت هذه الفترة تجزئة للمؤسسات الكبرى الضخمة إلى وحدات صغيرة حسب معايير معينة، بهدف التحكم أكثر في إدارة المؤسسات واستغلال عقلاني لمختلف الموارد الوطنية وهذه المعايير هي: التوزيع الجغرافي لإدارات المؤسسات العمومية والتخصيص وتحديد النشاطات على أساس المنتجات الوطنية للنسيج إلى عدة مؤسسات للقطن والصوف للحزير، ولكل مؤسسة مديرية ومجمل المديريات كانت موزعة جهويا عبر أنحاء الوطن، وقد وصل عدد هذه المنشآت إلى 348 منشأة جديدة خلال نهاية هذه الفترة.

كما صاحبت هذه العملية تدعيما ماليا في محو جزئي للديون وتحويل قروض الاستغلال إلى طويلة تتحملها الخزينة العمومية، عرفت بإعادة الهيكلة المالية وكان الهدف منها هو تطهير حسابات المؤسسة وإعطائها رأسمال اجتماعي والسماح لها بالنمو مستقبلا.

أما المرحلة الثانية من إعادة الهيكلة والتي تتطرق مع نهاية 1982 وهي تتعلق بالمتابعة لتطبيق إعادة الهيكلة لمختلف المؤسسات لتحضير ظروف نشاط عادية للمؤسسات (تنظيما إدارية، تكوين المقرات الاجتماعية...)

ثالثا - فترة استقلالية المؤسسة العمومية (بعد 1988)

إن استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية بدأ الحديث عنها بعد سنة 1988، وتم وضع المعايير التي تعتمد عليها في عملية تقرير كيف تدخل الدولة إلى مرحلة الاستقلالية وكذلك وضع الهياكل التي تسهل عملية التسيير للمؤسسات في ظل الاستقلالية.

غير أن المؤسسات العمومية لم تحصل على استقلاليته مباشرة بعد صدور القانون رقم 01/88، وتم الإعداد إلى تلك العملية بتطهيرها ماليا فهي لم تكن آنذاك تتوفر على أموال خاصة إطلاقا، في حين أن معظمها سجل مبلغا سلبا بجانب الأموال الخاصة، وعليه فقد قامت الحكومة بعملية التطهير المالي لها وذلك بمسح العديد من ديونها وشراء جزء آخر وتأجيل دفع جزء ثالث بالإضافة إلى تعويضات عن الخسائر الناجمة لانخفاض أسعار صرف الدينار كما طلبت من المؤسسات إعادة تقييم استثماراتها.

فعملية الاستقلالية قد أرجعت عملية الإصلاحات التي تتمحور أساسا حول المؤسسات العمومية الاقتصادية في الوصول إلى نتائج مرضية والمنظمة من خلال كافة مراحل الإصلاح. فوجدت الحكومة نفسها أمام خيار لا بد من المرور إليه وهو خصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية.⁽⁴⁾

2.1 مفهوم اقتصاد السوق

في وقتنا الحالي وفي ظل الظروف السائدة أصبح اقتصاد السوق أمرا لا بد منه ومفروض على كل مؤسسة أن تطبقه، ولهذا لا بد من التطرق إلى اقتصاد السوق وأهم مبادئه وذلك وفقا للتقسيم التالي:

1. 2. 1. تعريف اقتصاد السوق.

1. 2. 2. مبادئ اقتصاد السوق.

1. 2. 1 تعريف اقتصاد السوق

يختلف تعريف اقتصاد السوق في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، وحتى في الدول المتقدمة بالرغم من اشتراكها في وضع المفهوم العام لاقتصاد السوق، إلا أن لكل دولة منها مميزات وخصائص تميزها عن غيرها، فالرأسمالية اليابانية تختلف اختلافا كبيرا عن السوق الحرة الأنجلوسكسونية.

لذلك هناك من يعتبر اقتصاد السوق هو الاقتصاد الذي يعتمد على قوى السوق كأسلوب لتنسيق النشاط الاقتصادي للمجتمع.

و من التعاريف التي أعطيت لاقتصاد السوق:

- اقتصاد السوق يتلخص في غياب نظام الأسعار أو الغياب الكلي للدولة لأداء دورها.
- اقتصاد السوق هو نظام اجتماعي يتم من خلاله تقييم ورقابة النشاط الاقتصادي من خلال الأسواق التي تتميز بالمنافسة عند تحديد الثمن⁽⁵⁾.

1.2.2 مبادئ اقتصاد السوق

لكي تدخل المؤسسات الاقتصادية في نظام اقتصاد السوق لا بد من التعرف على المبادئ الأساسية التي تحكم هذا النظام، وسنبينها فيما يلي:

المنافسة الحرة: وتعتمد المنافسة أساسا على الحرية الاقتصادية المطلقة لجميع المتعاملين في السوق سواء كانوا مستهلكين أو منتجين، وهذه الحرية في التعامل تعتبر وسيلة لتحقيق المصالح العامة، وعامل مهم لتنمية الإنتاجية واستغلال الثروات العامة.

الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج: الملكية الخاصة هي حق الفرد في التملك واستخدام وسائل الإنتاج بالطرق المتاحة والمناسبة لها بما يحقق له مصلحة فردية، كما أن هذا يعني عدم وجود الملكية العامة للثروة لتحقيق المصلحة العامة، كما أن اقتصاد السوق يفرض الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج سواء كانت تلك الوسائل وطنية أو خارجية، لأن الملكية الخاصة هي وحدها الكفيلة بمراقبة التسيير داخل المؤسسات، وتنمية روح المبادرة وعنصر المخاطرة.

السير الحسن لنظام الأسعار: سعر السوق يتحدد وفقا لالتقاء كل من العرض والطلب وهو يعتبر من وسائل القياس والتنبؤ لكل العوامل الاقتصادية وخاصة للمؤسسات، حيث وأنه على ضوء معرفتها لسعر السوق وتكاليفها المتوسطة تقوم المؤسسة بتحديد الكمية الواجب إنتاجها، وهذا وفقا لمبدأ أعظم ربح. وعليه من خلال السير الحسن لنظام الأسعار سوف تسمح للمؤسسة بمتابعة إنتاجها في حالة أن سعر السوق أكبر من تكاليفها. كما أنه في حالة تساويها نتوقف على الإنتاج.

ولكي تلعب سياسة الأسعار دورها يجب العمل على تحقيق ما يلي:

- تحرير الأسعار لكي تلعب دورها في تطابق كل من العرض والطلب وكذلك لتأدية دورها كعامل للمعلومات.
- القضاء على الاحتكارات وتنمية كل ميكانزمات المنافسة لتفادي تأثير الأسعار بهذه الاحتكارات.

- الانفتاح على الخارج وهذا من خلال نظام الأسعار الدولية مثال يجب الاقتداء به والاعتماد على التقسيم الدولي للعمل.

تطوير الوساطة المالية: يتم تطوير الوساطة المالية من خلال معالجة مشاكل جميع رؤوس الأموال وتخصيص مدخرات كل مؤسسة، وهذه المعالجة تتم من

خلال إنشاء شبكة مصرفية تنافسية تركز على بنك مصر في مستقل مكلف بالمحافظة على التوازنات المالية الداخلية والخارجية، وكذلك الاعتماد على السوق النقدية والسوق المالية اللتان تكملان نظام الوساطة المالية.

2. الدعوة إلى الاستثمار الخارجي: يساعد الاستثمار الخارجي على تحقيق الزيادة في الإيرادات، من خلال القيام بمشاريع البناء والتطوير، أو الدخول إلى مؤسسات اقتصادية من خلال شرائها، أو إنشاء مؤسسات جديدة لها الحق في التسيير والمراقبة وزيادة الخبرات المحلية وتطويرها.⁽⁶⁾

2. تأثير اقتصاد السوق على المؤسسة العمومية الاقتصادية

نتناول في هذا الفصل استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية في ظل القانون رقم 01/88 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، وكذا انعكاسات اقتصاد السوق على المؤسسة العمومية الاقتصادية، وذلك من خلال التقسيم التالي:

2. 1. استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية في ظل القانون رقم 01/88.

2. 2. انعكاسات اقتصاد السوق على المؤسسة العمومية الاقتصادية.

2. 1. استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية في ظل القانون رقم 01/88

إن الاستعداد لعملية الاستقلالية بدأ بإصلاحات الدخول في اقتصاد السوق بطريقة مكثفة ومتسارعة، حيث ظهرت محاولات أكثر جدية من سابقتها للابتعاد عن الاقتصاد الموجه الذي تشرف عليه الدولة بشكل مباشر، واستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر بدأ الحديث عنه سنة 1988 وتم وضع المعايير التي تعتمد عليها في عملية تقرير كيفية تدخل الدولة في مرحلة الاستقلالية وكذلك وضع الهياكل التي تسهل عملية التسيير للمؤسسات في ظل الاستقلالية.

ويقصد بالاستقلالية تحرير المؤسسة الاقتصادية العمومية من القيود التي كانت تخضع لها في السابق لتخرج من وضعية التدهور والخمود، وذلك من خلال دراسات متأنية قامت بها لجان مختصة، تكفلت بحوصلة المشاكل واقتراح الحلول لتظهر لنا في شكل قوانين خاصة باستقلالية المؤسسات، وصاحبها إصلاحات على المستويين السياسي والإداري للدولة، فكانت الإصلاحات الاقتصادية المعلن عنها في بداية 1988 نتيجة منطقية لتغييرات وإصلاحات سياسية وإدارية من أجل تحقيق التغيير الجذري للمجتمع الجزائري، والاتجاه نحو الديمقراطية والانفتاح الاقتصادي، لتحرر المؤسسات في إدارتها وتسييرها. وأصبح القانون يفصل بين حق ملكية رأس المال من طرف المؤسسة وصلاحيات الإدارة والتسيير فيها، إذ أصبحت للمؤسسة العمومية الاقتصادية شخصية معنوية متميزة عن الدولة أي أن الدولة أصبحت مالكة ومساهمة في رأسمال المؤسسة لكنها لا تسييرها.⁽⁷⁾

وتعتبر عملية استقلالية المؤسسات ماليا وإداريا انقطاعا عن مرحلة التسيير الإداري لهذه المؤسسات خلال فترة سابقة ومنعطفها هاما لبداية مرحلة انتقالية تتأقلم فيها المؤسسة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة تسمح لها بتحقيق الأهداف المسطرة في الإصلاحات الاقتصادية وذلك بتوزيع المهام بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.⁽⁸⁾

2.2. انعكاسات اقتصاد السوق على المؤسسة العمومية الاقتصادية

إن الجزائر بعد الاستقلال تبنت استراتيجية تصنيعية تهدف إلى إنشاء قاعدة صناعية ممثلة في قطاع الصناعات الثقيلة ولم تعط أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الاقتصادية العمومية.

وبعد الانطلاقة التي عرفها الاقتصاد الجزائري في مرحلة السبعينيات والحجم الكبير من الاستثمارات جاءت المرحلة التالية (مرحلة الثمانينات) وبالضبط في سنة 1986 التي شهدت تدهورا مفاجئا لأسعار البترول، وبالتالي تدني محصول المورد الرئيسي للاقتصاد الجزائري الذي أصيب على إثر هذه النكسة بالشلل التام، الشيء الذي أجبر الجزائر على اتباع أسلوب مكاشفة الواقع واعتماد آليات النجاعة الاقتصادية وبالتالي ضرورة تصحيح الأخطاء التي وقع فيها الاقتصاد الوطني، ومن هنا كانت حتمية الإصلاح.⁽⁹⁾

وتعتبر مرحلة الإصلاحات الاقتصادية هذه من أهم المراحل التي عرفها الاقتصاد الجزائري، إذا هي تمثل نقطة تحول من مرحلة التسيير المركزي إلى اقتصاد ينتظر من آليات السوق أن تلعب دورا جوهريا في التنمية والانتعاش الاقتصادي، خاصة وأن المؤسسات المصرفية قد تمكنت من استقلالياتها في تسييرها، وبالتالي التمهيد لنظرة مختلفة جذريا تركز على استقلالية المؤسسات، تراجع دور الدولة وخصوصية القطاع العام بعبارة أخرى فإن الإستراتيجية الجديدة للتنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل تركز على الدور الجوهري لمؤسسات القطاع الخاص، الشيء الذي يشجع إنشاء وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تكتسي أهمية بالغة من خلال الدور المهم الذي تلعبه في عملية تنمية وتطوير الاقتصاد، ذلك لما تتمتع به من مزايا وخصائص اقتصادية واجتماعية، حيث ترمي هذه المؤسسات إلى:

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمة لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية.

- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها نتيجة إعادة الهيكلة والخصوصية وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.

- استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة، وهذا بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين ومن خلال الاستحداث لفرص العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.

- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة التي تخلصت منها المؤسسات الكبيرة من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي فقد أعطت عملية إعادة هيكلة 12 شركة وطنية في الصناعات الخفيفة 47 مؤسسة وطنية وأعطت إعادة هيكلة شركتين في الطاقة والصناعات البتروكيميائية 16 مؤسسة وطنية .

- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة فعالة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق

- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها لباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام ذات المدخلات.⁽¹⁰⁾

- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستخدميها ومستخدمهم كما تشكل مصدر إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقطاعات والضرائب المختلفة. تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

من الناحية السياسية نجد أن هناك إرادة قوية لتدعيم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ قامت الدولة بإنشاء وزارة ممثلة لهذه المؤسسات ووكالة وطنية لترقيتها بحيث تمثل إدارة الدولة أهمية هذه المؤسسات لتنشيط الاقتصاد الوطني. والأولوية الآن هي كيفية الحفاظ وتطوير كفاءة هذه المؤسسات على المستوى الاقتصادي.

فمن الناحية العملية تظل هذه الإدارة مرتبطة بالظروف الاقتصادية الحالية كانعدام الاستقرار السياسي، الإجراءات الإدارية المتسمة بطابع التباطؤ والبيروقراطية الشيء الذي يعرقل المجهودات المبذولة للنهوض بالاقتصاد الوطني.⁽¹¹⁾

الخاتمة

إن ما حدث في الجزائر من إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية لا يزال يطرح الأسئلة من طرف المختصين لأن التجربة ما تزال تواجه مشاكل عديدة، والنتائج ما تزال أولية، لكن الشيء المؤكد أن هذه الإصلاحات جاءت نتيجة فشل

نمط التسيير السابق، المبني على أساس تخطيط مركزي بيروقراطي لأن القرارات التي كانت تتخذ في ظل التنظيم المركزي كانت في كثير من الأحيان تتميز بالسطحية لاقتصاد يزداد تعقيدا يوما بعد يوم.

فالجائر ولتحقيق اختيار الدخل في اقتصاد السوق كان لا بد لها من التفكير في كيفية الانسحاب التدريجي للدولة من الحياة الاقتصادية كدولة منتجة والتكفل بمهامها التقليدية في إطار ما يسمى بالدولة الحارس.

وكبداية لهذه السياسة الجديدة عملت الدولة على تطهير المؤسسات التي لم يصبح بقاؤها ذو فائدة ليفتح المجال أمام القطاع الخاص ليأخذ مكانه في الاقتصاد ويكون كمنشط لدورة النشاط الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق وعلى أساس تقرير الدولة الخوض في ظل اقتصاد السوق تم اتخاذ القرار بحل هذه المؤسسات وتصفياتها، وبالتالي ضرورة القيام بإصلاحات واسعة والتخلص من المسؤولية والتكاليف التي كانت تتحملها الدولة من وراء هذه المؤسسات.

لكن لا يمكن القول بزوال تام للمؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر بل لا تزال تمارس بعض المهام الجوهرية التي لا يستطيع القطاع الخاص الخوض فيها، أو أنها لخصوصيتها ومساسها بسيادة الدولة تبقى الدولة مسيطرة عليها.

الهوامش

- (1) القانون رقم 01/88، المؤرخ في 12/01/1988، المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية الجريدة الرسمية عدد 02، 1988.
- (2) محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص. 290.
- (3) ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، ط1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988، ص. 170. 176.
- (4) علي طوأي، محمد شويرف، عبد الرزاق موساي، إصلاحات المؤسسة الاقتصادية الجزائري، مذكرة غير مطبوعة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005-2006، ص. 17. 18.
- (5) محمد لونيسي، عبد السلام غراي، مسعودة برباش، آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأوروبية، مذكرة غير مطبوعة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005-2006، ص. 80.
- (6) نفس المرجع السابق، ص. 81. 82.
- (7) رشيد واضح، المؤسسة في التشريع الجزائري بين النظرية والتطبيق، دار هوم، الجزائر، 2002، ص. 91. 92.
- (8) نفس المرجع السابق، ص. 92.
- (9) نصيب رجم، فاطمة الزهراء شايب، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 25-28 ماي 2003.
- (10) نفس المرجع السابق.
- (11) نفس المرجع السابق.